محضر الجلسة رقم 566

التاريخ: الخميس 13 شوال 1428 (25 أكتوبر 2007)

الرئاسة: المستشار السيد مصطفى عكاشة، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وخمس عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة العشرين صباحا.

جدول الأعمال: تقديم السيد الوزير الأول للبرنامج الحكومي.

المستشار السيد مصطفى عكاشة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين

السيد الوزير الأول،

حضرات السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

أيها السيدات والسادة،

يحتضن مجلسنا الموقر اليوم هذه الجلسة العامة المخصصة للاستماع إلى السيد الوزير الأول، وهو يقدم البرنامج الحكومي طبقا لما هو منصوص عليه في الفصل الستين من الدستور، حيث يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخارجية بحسب الفصل المذكور.

وقبل ذلك، يسرني غاية السرور أن أتقدم مجددا، باسمكم جميعا إلى السيد الوزير الأول والسيدات والسادة أعضاء الحكومة الجديدة، بأحر التهاني وأعز الأماني، على إثر الثقة الغالية التي حظوا بها من قبل جلالة الملك محمد السادس نصره الله، مع الدعاء إلى العلي القدير أن يحالف الحكومة الجديدة النجاح والتوفيق فيما ستسعى إليه من معالجة جادة لمختلف الملفات والقضايا، وما ستديره من أوراش ومنجزات، وتواجهه من رهانات وتحديات، متفائلين خيرا بقدرتها وجدارتها للقيام بذلك على النحو الأمثل.

وأعرب بالمناسبة، عن استعداد مجلس المستشارين ليظل ذلك الفضاء الرحب المتعش دائما بالتجاوب المثمر والحوار المجدي الذي يؤدي حتما إلى خدمة المصالح العليا لبلادنا، ويعانق طموحها في تجسيد مكاسب الوحدة والتنمية، والديمقراطية القائمة على احترام الرأي والرأي الآخر وتكريس التعددية الفكرية والسياسية، والالتزام بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا، وتدعيم دولة الحق والقانون والمؤسسات الفاعلة.

والآن أعطي الكلمة للسيد الوزير الأول، فليتفضل مشكورا.

السيد عباس الفاسي، الوزير الأول:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين وآله وصحبه

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات المستشارات، والمستشارين المحترمين،

لقد شرفني صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره بتعييني وزيرا أول في حكومة جلالته؛ وطبقا لأحكام الفصل الستين من دستور المملكة، ووفق الشروط المنصوص عليها في الفصل الخامس والسبعين، بالنسبة لمجلس النواب يسعدني أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر بعرض الخطوط الرئيسية للبرنامج الذي تعتزم الحكومة تطبيقه في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخارجية، بهدف تقوية المكتسبات الديمقراطية وتعزيز موقع المغرب في محيطه الجهوي والدولي، وبغية تسريع أوراش الإقلاع الاقتصادي، وتطوير خدمات القرب الاجتماعي، وتأهيل الموارد البشرية.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

إن البرنامج الحكومي الذي أتشرف بعرضه أمام مجلسكم الموقر، يستمد روحه وفلسفته من المشروع المجتمعي الذي يرتضيه المغاربة كافة لبناء حاضرهم واستشراف مستقبلهم، في ظل القيادة النيرة والحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله. وهو مشروع ينبع من الثوابت الراسخة للأمة، ويستند إلى الاختيارات الأساسية للدولة، ويستجيب لانتظارات وتطلعات المواطنات والمواطنين إلى التنمية المستدامة، والمجتمع العادل والمتوازن، والديمقراطية المواطنة اللازمة لكل تغيير ينشد الإصلاح والتقدم؛ وهذا ما دعانا جلالة الملك حفظه الله، عند افتتاح الولاية التشريعية الجديدة، وحدده جلالته في العيش الكريم

الذي قوامه: وطن موحد، أمن واستقرار، تعليم جيد، تربية صالحة، شغل منتج، اقتصاد تنافسي، سكن لائق، تغطية صحية، إدارة فعالة ونزيهة، قضاء عادل ومستقل، كرامة موفورة، ومواطنة كاملة حقوقا وواجبات.

لقد أكد صاحب الجلالة أيده الله ونصره في الخطاب السامي الذي وجهه إلى شعبه الوفي بمناسبة عيد العرش المجيد يوم 30 يوليوز الماضي، أنه لا وجود لدولة بدون ثوابت ومقدسات تكون محط إجماع وطني، وشدد جلالته على أن هوية بلادنا ومقومات نظامها تتجسد في الإسلام القائم على الوسطية والاعتدال، وفي الملكية الدستورية، والوحدة الوطنية والترابية.

فقد شكل التمسك بالإسلام على مر التاريخ، أساس الانتماء إلى المغرب كأمة، وضمان تماسك المغاربة وتلاحمهم. كما ظل تشبثنا بالمذهب المالكي تجسيدا للمرجعية الإسلامية التي تنتصر للوسطية والتسامح، وتقبل بالاختلاف والتعايش، وتحفز على حوار الأديان والثقافات، وكذا الانفتاح على باقي الحضارات الإنسانية، واستيعاب القيم الكونية الداعية إلى الفضيلة والتضامن والمساواة واحترام حقوق الإنسان.

وشكل النظام الملكي أحد الثوابت الأساسية الراسخة لبلادنا وأقوى مكونات هويتها. ونستحضر هنا الكفاح الذي خاضه المغرب من أجل الاستقلال، بقيادة بطل التحرير جلالة المغفور له الملك محمد الخامس، والمنجزات التي تحققت بقيادة جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني باني المغرب الحديث ومبدع المسيرة الخضراء، والدور المتميز الذي يقوم به جلالة الملك محمد السادس ملك الإصلاحات وباني المغرب الديمقراطي المتقدم والمتضامن.

وقد وحدت الملكية الشعب المغربي وعززت تلاحمه في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، اعتبارا لدور جلالة الملك أمير المؤمنين والضامن للوحدة الترابية ووحدة الشعب وحامي الحريات الفردية والجماعية، والساهر على أن يتم احترام الدستور من طرف مختلف الأفراد والجماعات.

وتمثل قضية وحدتنا الترابية إحدى الثوابت الأساسية التي يتحقق حولها الإجماع الوطني، وأولى الأولويات التي ما فتئ المغرب يدافع عنها لاستكمال سيادته على مجموع التراب الوطني.

وستعمل الحكومة على مواصلة التعبئة من أجل الانتصار للمبادرة الملكية الرامية إلى تخويل أقاليمنا الجنوبية نظاما للحكم الذاتي، في إطار الوحدة الترابية للمملكة وسيادتها الوطنية، تماشيا مع تطلعات المجتمع الدولي لتقديم مقترحات بناءة وطي الملف بصفة نهائية.

وأود هنا باسم الحكومة، أن أشيد بالمقاربة الملكية السديدة، التي لقيت الترحيب والتجاوب الواسع داخل المنتظم الدولي ولدى الأقطار الشقيقة والصديقة، نظرا لمصداقيتها وجديتها في ترجيح الحل السياسي التفاوضي، والتعجيل بالحسم النهائي لهذا النزاع المفتعل.

وفي هذا الاتجاه، فإن الحكومة ستواصل تعبئتها لكافة إمكاناتها السياسية والدبلوماسية من أجل إحاطة المقترح المغربي بمزيد من الدعم والمساندة الدوليين. كما أنها لن تدخر جهدا في الدفاع عن مغربية صحرائنا التي اعتبرها جلالة الملك "القضية المصيرية الأولى للوطن والأمة"؛ مؤكدين تمسكنا بالموقف الذي عبر عنه جلالة الملك، باستعداد المغرب الدائم للتفاوض على الحكم الذاتي فقط، كل الحكم الذاتي، ولا شيء غير الحكم الذاتي؛ مغتنمين هذه المناسبة، لنجدد الدعوة إلى كل الأطراف المعنية، وخاصة إلى إخواننا بالجزائر الشقيقة، من أجل انتهاز هذه الفرصة التاريخية السانحة لتغليب روح الأخوة وحسن الجوار، والانخراط الجدي في استكمال بناء صرح المغرب العربي.

كما أن الحكومة عاقدة العزم على تقوية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواصلة إنجاز مختلف الأوراش المفتوحة بأقاليمنا الجنوبية، باعتماد مقاربات تتأسس على مراعاة الخصوصيات الجهوية، والتشاور والتنسيق بين تدخلات الفاعلين قصد إنعاش الشغل والاستثمار، وكذا الشراكات المنتجة في قطاعات السكنى والتأهيل والتنمية الحضرية، إضافة إلى تعزيز سياسة القرب والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأود هنا أن أقف وقفة تقدير وإكبار لجلالة الملك نصره الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة، على العناية الخاصة التي يوليها للقوات المسلحة الملكية، وكذا لقوات الدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة؛ مؤكدا حرص الحكومة على حسن تنفيذ التعليمات المولوية السامية بتوفير الوسائل الكفيلة بنهوضها بمهامها النبيلة.

كما أنوه بروح التفاني والشجاعة والتضحية التي ما انفكت تبرهن عنها، تحت القيادة الحازمة لجلالته، في سبيل الدفاع عن حوزة التراب

والسهر على أمن الوطن والمواطنين؛ ضارعا إلى العلي القدير كي يتغمد برحمته الواسعة شهداءنا الأبرار، عسكريين ومدنيين، الذين افتدوا بأرواحهم حوزة الوطن، ووهبوا حياتهم ذودا عن وحدته الترابية.

وفي سياق العناية التي يوليها أمير المؤمنين للشأن الديني والأمن الروحي للمجتمع المغربي، سيكون من أولى اهتمامات الحكومة، العمل على ترسيخ دعائم الهوية الوطنية المغربية التي يعتبر الإسلام دعامتها الأولى والأساسية، وذلك بالعمل على تقوية الروح الإسلامية، والعناية بالتربية الإسلامية في التعليم وفق الميثاق الوطني للتربية والتكوين. كما ستعمل الحكومة على إعطاء العناية اللازمة للتعليم الأصيل ودعمه، ومراجعة مقرراته ومناهجه التربوية حتى يتمكن من أداء مهمته في تخريج العلماء والمرشدين والأئمة والوعاظ الذين يحملون الفكر الإسلامي النير المبني على ما جاء به الإسلام؛ من عدل ووسطية وتضامن وإشاعة لروح التعاون والتسامح بين الناس. كما سنعمل على تقوية البرامج الدينية في وسائل الاتصال، وعلى إشاعة الأخلاق والفضيلة لدى الناشئة.

سيدي الرئيس،

حضرات السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

إن من بين المقومات الأساسية التي ينبني عليها مشروعنا المجتمعي، تقوية قيم المواطنة المسؤولة. ذلك أن الانتماء إلى الوطن يقتضي إشراك المواطن في سيرورة اتخاذ القرارات التي تهم قضايا الوطن والحياة اليومية للمواطن، وكذا الانتماء العضوي إلى أمة تنعم بالسيادة وتؤمن بقيم مشتركة. كما أننا إذ نؤكد ضرورة تطوير حس المواطنة بصيانة الحقوق الأساسية وتعزيزها، فإننا نشدد، في المقابل، على واجبات المواطن اتجاه المجتمع؛ ذلك أن المواطنين بحقوقهم وواجباتهم يصبحون حماة حقيقيين للخيار الديموقراطي، عبر مشاركتهم الفعلية في تدبير الشأن العام والعمل الجماعي.

وتشكل الحرية إحدى الدعائم المركزية لمشروعنا المجتمعي، باعتبار أنه بعد خوض الكفاح المقدس من أجل تحرير الوطن واستعادة استقلاله، بادر المغرب ملكا وشعبا إلى خوض نضال لا يقل أهمية عن سابقه؛ يتمثل في تمتيع المواطن المغربي بكل ما يكفل له الحرية والكرامة، والحرص على استفادته بشكل كامل من مختلف الحقوق الشخصية والمدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وستعمل الحكومة على اعتماد سياسة ثقافية متشبعة بالإنسية المغربية في تعددها الثقافي واللغوي والحضاري. وستولي الحكومة في برنامج عملها، عناية خاصة للرفع من شأن اللغة العربية وحضارتها، وخاصة في الإدارة والحياة العامة، وكذا للأمازيغية باعتبارها من العناصر الرئيسية للشخصية المغربية ومن مكونات الحضارة والثقافة والإنسية المغربية.

هذا وسنواصل دعمنا للمكونات الأساسية للهوية الوطنية من خلال تعزيز حضورها في البرامج التعليمية والثقافية والإعلامية.

سيدي الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار الإصلاح الشامل والمتعدد الأوراش الذي تعرفه بلادنا، وترسيخا لمستوى النضج المتقدم الذي بلغه الصرح الديمقراطي الوطني، فإن مختلف الانتخابات قد أصبحت منتظمة وتتم في آجالها الدستورية والقانونية.

وفي هذا السياق، تميز اقتراع سابع شتنبر 2007 لانتخاب أعضاء مجلس النواب بالشفافية والحرية، باعتراف العديد من الملاحظين الأجانب والمهتمين والمراقبين المغاربة، كما اتسم كذلك بالمشاركة المتميزة لمواطنينا في الأقاليم الجنوبية التي تعتبر خير دليل على تعلقهم بوحدة المغرب الترابية وانخراطهم في بناء صرحه.

إن التحدي الذي أفرزه اقتراع سابع شتنبر، يبقى هو التفكير في أنجع الطرق والوسائل لتعبئة الهيئة الناخبة وتحقيق انخراطها في دعم العمل السياسي؛ باعتبار أن المشاركة السياسية تشكل أساس المواطنة الحقيقية والملتزمة بقضايا الوطن والمواطن.

والمؤكد أن انتهاج جلالة الملك التقاليد الديمقراطية المرعية في تعيين الوزير الأول، أخذا بعين الاعتبار نتائج اقتراع 7 شتنبر الماضي، سيساهم في إعادة الاعتبار للعمل السياسي، ومن شأنه أن يحقق المصالحة المنشودة بين المواطن والعمل السياسي، ويذكي التنافس الشريف بين الأحزاب بما يعزز بناء صرحنا الديمقراطي.

وستعمل الحكومة، يدا في يد مع البرلمان، على توطيد علاقات التشاور المتبادل والحوار الدائم بين أعضائها وأعضاء البرلمان، وتكثيف حضورها، سواء في الجلسات العمومية أو خلال أشغال اللجن

المختصة في مجلسي النواب والمستشارين، حتى تتمكن السلطة التشريعية من الاضطلاع بدورها الدستوري في التشريع ومراقبة عمل الحكومة ومساءلتها.

وتؤكد الحكومة استعدادها أيضا لإقامة علاقات حوار وتشاور دائم مع المعارضة البرلمانية وتمكين الجميع من وسائل العمل لتطوير العمل البرلماني والممارسة الديمقراطية.

ولإعطاء دينامية جديدة للآلية التشريعية، ستولي الحكومة عناية خاصة لمقترحات القوانين المقدمة من أعضاء البرلمان، حتى تقوم هذه المؤسسة بالدور المنوط بها.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات المستشارات والسادة المستشارين،

يضطلع القضاء، كما تعلمون، برسالة مقدسة غايتها تحقيق العدالة وضمان الحقوق الفردية والجماعية، الأمر الذي يبوؤه موقعا أساسيا في صيانة حقوق المتقاضين وحماية الديمقراطية وبناء دولة المؤسسات.

وبما أن القضاء يندرج في صلب الخيارات الإستراتيجية التي ترتكز عليها بلادنا لربح رهان التطور والتقدم، فما فتئ جلالة الملك يشدد ويلح في توجيهاته السامية على ضرورة إعطاء الأولوية لإصلاح الجهاز القضائي إصلاحا شموليا، من شأنه أن يرسخ ثقة المواطنين والشركاء الأجانب في عدالتنا، ويصون حرمتها وأخلاقياتها.

وفي أفق بلورة مشروع الميثاق الوطني الذي أعلن عنه جلالة الملك من أعلى منصة البرلمان، للإصلاح الشامل والعميق للقضاء، فإن الحكومة عازمة على مباشرة إصلاحات مستعجلة وملحة لمؤسستنا القضائية في اتجاه تعزيز استقلالها، وتقوية فعاليتها، وتحصين نزاهة وكرامة وهيبة القضاة والمهن المرتبطة بها، ومواصلة تحديث هياكلها وتمكينها من الموارد البشرية والمادية الكفيلة بتأهيل آلياتها وتحسين أدائها. كما أنها ستعمل على مواصلة الجهود الرامية إلى تأهيل المؤسسات السجنية ومراكز الاعتقال، وتحسين أوضاع السجناء وصيانة كرامتهم، وتطوير البرامج الإصلاحية، التربوية والمهنية.

لقد أفرزت العولمة تحولا نوعيا في التعامل مع القضايا الأمنية بشكل يستوجب تعزيزا كميا ونوعيا للإمكانيات الأمنية.

ووفقا لهذا التوجه، ستعمل الحكومة على التعجيل بإنجاز وتفعيل البرنامج الذي تم وضعه لتطويق كافة مظاهر الجريمة والمخاطر، والذي يتضمن أساسا توسيع التغطية الأمنية، وتدعيم الوسائل البشرية والمادية، وتحسين ظروف عمل عناصر الأمن للقيام بكل واجباتها في حماية أمن المواطنين وممتلكاتهم وحرياتهم الفردية والجماعية والحفاظ على النظام العام.

ولهذه الغاية، ستقوم الحكومة ابتداء من الأشهر القليلة القادمة، بتنفيذ مخطط خماسي يمتد إلى سنة 2012، يهدف إلى تعزيز القدرات العملية لكافة المتدخلين في الشأن الأمني.

وفي هذا السياق، سيتم العمل على إنجاز مشروع جواز السفر البيومتري المزود بضمانات تقنية، والذي سيمكن من ضمان الالتزام بالمعايير الدولية التي ستبدأ في تطبيقها مجموعة من الدول، كشرط لولوج أراضيها. كما أن الحكومة ستعمل على اعتماد وتعميم بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية باعتبارها وثيقة مؤمنة وذات مواصفات تقنية عالية ترمي إلى تبسيط الحياة اليومية للمواطنين، بتجنيبهم الإدلاء دوما ببعض الوثائق الإدارية.

ووعيا بخطورة التهديدات الإرهابية التي تترصد بلادنا، ستسعى الحكومة إلى إغناء وتفعيل كل الأدوات القانونية، وتوفير الوسائل الناجعة لاستباق أي تهديد، وتعقب جميع العناصر أو الجماعات التي قد تخطط للمس بأمن واستقرار المملكة.

وستعمل الحكومة على تدعيم وتطوير خطط العمل التي سبق وضعها في الشهور الماضية، والتي تتلخص أساسا في مخطط التأهب ضد الإرهاب كآلية لتكريس مشاركة الجميع، مواطنين وقطاعا خاصا ومؤسسات عامة، في التصدي للأعمال الإرهابية، خاصة في مجال تبادل المعلومات وتكامل التغطية الأمنية.

السيد الرئيس،

حضرات المستشارين،

حضرات المستشارات المحترمات،

تطبيقا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب الذي ألقاه صاحب الجلالة بمناسبة ملتقى الجماعات المحلية المنعقد في شهر دجنبر 2006 بأكادير، ستعمل الحكومة على تكريس قواعد الديمقراطية المحلية وتثبيت دعائمها، وترسيخ سياسة اللاتمركز الإداري في تدبير الشأن المحلي، وبناء إدارة القرب التي أضحت خيارا استراتيجيا لدعم القدرات التدبيرية للإدارة الترابية وتعزيز موقعها كفاعل أساسي في تدبير الشأن المحلي، والنهوض بدور المحاور المؤهل لدعم المجهود الذي

يقوم به المنتخبون والفاعلون الاقتصاديون المحليون داخل منظومة منسجمة ومتكاملة تشكل قاعدة الانطلاق لكل سياسة تنموية شاملة.

وسيتم في هذا السياق، اعتماد مخطط خماسي أول، 2008 – 2012، يسعى لإقرار القيادة كوحدة أولية ومنطلق للتأطير، اعتبارا لخصائص القرب التي تميزها، وجعل الدائرة إطارا للتنسيق، والعمالة كمجال لتوزيع الموارد، والجهة كفضاء لاتخاذ القرارات والتنظيم، بهدف تطوير آليات عمل فعالة على مستوى الوحدات الترابية.

ونتوجه في هذا الإطار إلى مراجعة النظام الأساسي لرجال السلطة الذي سيشكل قاعدة جديدة لممارسة السلطة، تتبنى التحديد الواضح لاختصاصاتهم ومسارهم الوظيفي، تحقيقا للمزيد من المهنية والاحترافية في العمل والرفع من جودة الخدمات المقدمة للمواطنين؛ ويهدف كل ذلك إلى تعزيز صرح الديمقراطية المحلية وفق قواعد الحكامة العصرية.

إن الأشواط والإصلاحات الهامة التي عرفتها بلادنا في مسار ترسيخ نظام اللامركزية، قد مكنت الجماعات المحلية من تبوؤ موقع متميز كفاعل أساسي في ميدان تدبير الشأن العام.

وسيرتكز العمل الحكومي في هذا الإطار على تحيين الميثاق الجماعي لمعالجة الإشكاليات التي أفرزتها الممارسة، ومراجعة المنظومة المتعلقة بالمالية المحلية بهدف ملاءمة نظام الوصاية، واعتماد آليات ناجعة فيما يخص تدبير الميزانيات، وتعزيز المنظومة المتعلقة بتدبير الموارد البشرية، بالإضافة إلى مراجعة التقسيم الجماعي لجعله أكثر تلاؤما مع التطور العام الذي عرفته الجماعات المحلية خلال السنوات الأخيرة؛ وتفعيل آليات التعاقد والشراكة بين الجماعات المحلية والدولة، وكذا القطاع الحر.

وسينصب العمل على إخراج الإستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية المنبثقة عن توصيات ملتقى الجماعات المحلية المنعقد شهر دجنبر 2006 بأكادير، وتدعيم مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما ستوفر الحكومة الدعم والمساعدة والتشجيع للجماعات المحلية من خلال الدعم التقني والمالي للبرامج الوطنية التنموية، وعلى الخصوص، معالجة النفايات المترلية والتطهير السائل، ومواصلة برنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب، وبرنامج الكهربة القروية الشاملة، علاوة على مواصلة دعم إعداد وتنفيذ برامج التنمية والتأهيل الحضري، ودعم برنامج الطرق القروية الثاني الممتد إلى غاية سنة 2015، والذي يهدف إلى إنجاز 15.500 كلم من الطرق القروية؛ فضلا على دعم إصلاح قطاع النقل الحضري العمومي

السيد الرئيس،

حضرات السيدات المستشارات،

حضرات السادة المستشارين،

من أجل تعزيز الإطار المؤسساتي للوقاية من الرشوة ودعم المنظومة الوطنية للنزاهة والأخلاقيات، ستعمل الحكومة على التعجيل بوضع الآليات القانونية المتعلقة بالتشريع الجديد حول التصريح بالممتلكات، وتفعيل الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة؛ وهو جهاز وطني يتشكل من ممثلي الإدارة والهيئات المجتمعية والنقابية. كما أننا عازمون على إقرار المقتضيات القانونية الخاصة بضمانات الشفافية والنزاهة والتنافسية في إبرام وتفويت صفقات الدولة، والتدبير المفوض للخدمات العمومية، والتصدي للثروات الناتجة عن الأنشطة المحظورة وتبييض الأموال والآفات الناتجة عنهما.

وتعتزم الحكومة مواصلة إصلاحاتها للمرفق العمومي على المستويين المركزي والترابي؛ وذلك بإقرار كافة التدابير التي من شأنها تبسيط المساطر الإدارية وتجميعها، والحد من التضخم التشريعي المعيق للتواصل الناجع مع المرتفقين، وإعداد القوانين والنصوص التنظيمية بكيفية تعزز مبدأ الشفافية والمهنية في توصيف الوظائف وتحديد المسؤوليات، وتقلص من هوامش الشطط الإداري والتجاوزات المحتملة في تقديم الخدمات للأفراد والمؤسسات.

وستعمل الحكومة على استكمال مخطط الإدارة الإلكترونية وفق جدول زمني محدد، وتوسيع النافذة الإلكترونية على الرصيد المؤسساتي المغربي، بمباشرة العمل بالبطاقة الوطنية البيومترية.

وستحرص الحكومة على اعتماد الافتحاص والتدقيق كممارسة لتطوير وترشيد أساليب التدبير، وكذا تقييم السياسات العمومية وتطوير المفتشيات العامة للوزارات بهدف تتبع الفعالية والنجاعة داخل الإدارة، وعلى الإعلان على سياسة التقشف في التسيير ومحاربة التبذير.

كما أن الحكومة عازمة كذلك على أن يشمل التحديث مراجعة الأنظمة الأساسية للموظفين في أفق تبسيطها، ومراجعة منظومة الأجور وشروط الترقي الإداري بكيفية تراعي الاستحقاق والكفاءة والنزاهة، وتطوير برامج التكوين المستمر للموارد البشرية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن الحكومة عازمة على تحقيق نقلة نوعية في تنفيذ مقاربات وتوجهات إعداد التراب لتمكين بلادنا من تخطي مرحلة حاسمة في تطبيق سياسة الجهوية واللاتمركز.

وهكذا سوف ستنهج الحكومة سياسة تعاقدية بين الدولة والجهة، لتجعل منها أداة فعالة لتمويل وإنجاز المشاريع المندمجة للتهيئة والتنمية المجالية.

ومن أجل إرساء الآليات الضرورية لتحقيق هذه المقاربة، ستعمل الحكومة على إصلاح القانون التنظيمي للمالية لتعميق واستكمال مسلسل إصلاح تدبير الميزانية، بما يستجيب لمتطلبات الجهوية واللامركزية واللاتمركز، مع مواصلة حث كل الهياكل الإدارية على اعتماد التدبير الموجه نحو النتائج، في أفق تبني مناهج تقييم السياسات العمومية بالنظر لأهداف التنمية البشرية المستدامة.

وستسهر على وضع القواعد المؤسسة لسياسة المدينة والتنمية المندمجة للمجالات، ثم تحديد مشاريع التكتلات الحضرية ومشاريع المجالات الترابية التي ستشكل بدورها إطاراً ملائما لتناسق عمليات مختلف المتدخلين.

وستعطى الأولوية في مشاريع التنمية القروية لبرامج تسريع إنجاز البنيات التحتية والتجهيزات، وتطوير الخدمات العمومية وتقريبها من المواطنين، وخلق أنشطة أخرى غير فلاحية، وتحسين الشروط العامة للحياة من خلال أقطاب تنموية في الوسط القروي.

ولتعزيز المجهودات القائمة وتشجيع الانتقائية في تدخلات السلطات العمومية، قررت الحكومة إحداث صندوق وطني للتضامن المجالي والتنمية القروية ليشكل رافعة مالية إضافية وأداة لترسيخ وتطوير أسلوب الشراكة في تنفيذ البرامج المندمجة ذات البعد التنموي المجالي.

ولتقوية شبكة المدن القائمة، ستطلق الحكومة برنامجا وطنيا للمدن الجديدة، تشكل بديلاً للحد من التوسع غير المتوازن للمدن القائمة وتخفف من ارتفاع أسعار العقار.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في المرحلة الراهنة التي تعرفها بلادنا، يعتبر خلق مناصب شغل جديدة هدفا رئيسيا بالنسبة للحكومة التي ستبذل كل الجهود لفتح أبواب الأمل أمام الشباب وتوفير حياة كريمة لكل المغاربة. وبما أن النسيج الاقتصادي يخلق سنويا أكثر من 98% من مناصب الشغل سنويا، فإن الحكومة تهدف إلى رفع معدل نسبة النمو ليصل إلى 6% سنويا، عوض 5% خلال الخمس سنوات الأخيرة، وإحداث أكثر من 250.000 فرصة شغل إضافية سنويا، حتى تنخفض نسبة البطالة على المستوى الوطني إلى 7% في أفق سنة 2012.

ولبلوغ الأهداف المتوخاة في مجال إنعاش الشغل، يرتكز برنامج العمل على مواصلة تنفيذ التدابير المعتمدة خلال الأيام الدراسية "مبادرات التشغيل" والخاصة ببرامج "إدماج" و"تأهيل" و"مقاولتي"، وتعتزم الحكومة دعم المقاولات ومرافقتها في نموها.

وفي إطار هذه السياسة الإرادية لخلق المزيد من فرص الشغل، تتجه الحكومة إلى مساعدة المقاولات قصد ولوج الأسواق الجديدة والمحتملة؛ والعمل على توسيع قاعدة المقاولات المتوسطة التي تشكل قنطرة ضرورية للاندماج في النسيج الاقتصادي الوطني؛ وتخصيص حصة دالة من الصفقات العمومية للمقاولات الصغرى والمتوسطة؛ وتسهيل ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى مصادر التمويل وإصلاح نظام التأمين، وتطوير رأسمال المجازفة؛ وتقليص آجال تسديد الدولة لمستحقات المقاولة؛ ودعم القروض الصغرى وتشجيع إنشاء المقاولات الصغرى، من خلال ملاءمة برنامج "مقاولتي" مع بيئة وحاجات النسيج الاقتصادي المغربي.

وبالنسبة لإدماج الشباب حاملي الشهادات العليا في الحياة المهنية، وضعت الحكومة مجموعة من التدابير، سواء في مجال التشغيل المباشر بالقطاع الخاص، أو في إطار التشغيل الذاتي بتشجيعهم على إحداث مقاولاتهم، أو تخصيص جزء من المناصب المقيدة في الميزانية العامة للدولة تيسيرا لولوجهم مختلف أسلاك الوظيفة العمومية. ورغم محدودية هذا المنفذ الأخير الذي لا يسمح باستيعاب الأعداد الهائلة من حاملي الشهادات العليا الباحثين عن عمل، فإن الحكومة ستعتمد مقاربة إرادية وتضامنية وتفضيلية كي يستفيد أكبر عدد ممكن منهم في إطارها، من 16.000 منصب شغل التي ستحدث برسم مشروع قانون المالية لسنة 2008. وستتخذ كل التدابير لكي تنفذ هذه المقاربة في جو من الشفافية والمساواة والإنصاف.

وستولي الحكومة للمركزيات النقابية الأهمية التي تليق بها باعتبارها طرفا فعالا في تطوير الاقتصاد الوطني. كما تؤكد التزامها

بالحوار والتشاور مع جميع شركائها من أجل تدبير أنجع لشؤون البلاد.

وإيمانا من الحكومة بأهمية المساهمة الأساسية للأوراش الكبرى في إنعاش الشغل وتوفير المزيد من فرص العمل وضمان إقلاع اقتصادي حقيقي، فإنها ستعمل على إعطاء دفعة جديدة لسياسة هذه الأوراش التي سيبلغ حجم الاستثمار المرتقب ضعف ما تم إنجازه في السنوات الأخيرة.

وهكذا، وفي ميدان تعزيز البنيات التحتية للنقل، ستعمل الحكومة على إتمام المخطط الهيكلي الأول للطرق السيارة، بإنجاز مقطعي مراكش-أكادير وفاس-وجدة، مما سيمكن من رفع رصيد المغرب من الطرق السيارة إلى 1.500 كلم في أفق سنة 2010.

كما سيتم الشروع في تنفيذ المخطط الهيكلي الثاني، بإعطاء انطلاقة إنجاز 380 كلم من الطرق السيارة الجديدة.

وفي هذا الصدد، سيتم ربط مدينة بني ملال بشبكة الطرق السيارة، والرفع من الطاقة الاستيعابية لمحور الدار البيضاء-الرباط، وإعطاء انطلاقة إنجاز المقطع الرابط بين الجديدة وآسفي. وبخصوص المدار الطرقي المتوسطي، سيتم إتمام آخر مقطع من هذا المشروع الهام في أفق سنة 2011. وفي نفس التوجه، يندرج البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية الذي يهدف إلى فك العزلة عن 3 ملايين من الساكنة القروية.

كما تعتزم الحكومة تسريع وتيرة إنجاز الطرق القروية من 1500 إلى 2000 كلم في السنة، مما سيسمح بإتمام البرنامج الوطني الثاني وفك العزلة عن 80% من ساكنة العالم القروي في أفق سنة 2012.

وفي ميدان النقل السككي، سيتم إنهاء أشغال خط تاوريرت-الناضور وربط ميناء طنجة المتوسطي، في أفق سنة 2008.

وكمرحلة جديدة وأساسية في مسلسل تطوير البنيات التحتية الهيكلية للنقل، وفي إطار المخطط المديري للخطوط السككية ذات السرعة الفائقة، سيتم الشروع في إنجاز الشطر الأول الرابط بين طنجة ومراكش، بإعطاء انطلاقة أشغال المقطع الأول بين طنجة والدار البيضاء في غضون سنة 2009.

وفي مجال الموانئ، سيتم إتمام الميناء الأول للحاويات وميناء المسافرين والعربات بميناء طنجة المتوسطي، وإتمام الميناء الثاني للحاويات في أفق سنة 2012، مما سيمكن المغرب من التوفر على أحد أهم الموانئ العالمية.

وفيما يخص قطاع الماء، ليس أمام بلادنا من خيار سوى المتابعة الحثيثة لسياسة تعبئة الموارد المائية، وتحويل المياه من المناطق ذات الوفرة نحو المناطق ذات الخصاص، والحرص على ترشيد الموارد المائية.

ولبلورة هذه الإستراتيجية، سيتم متابعة تعبئة المياه السطحية بإنجاز عشرة سدود كبيرة وستين سدا متوسطا وصغيرا في أفق سنة 2012، وسيتم العمل على تدارك العجز الحاصل في تجهيز المدارات السقوية التي تقدر بحوالي 100.000 هكتار، والرفع من مردودية المياه المعبأة من خلال برنامج إرادي لاقتصاد الماء، خاصة في الميدان الزراعي.

- قطاع الطاقة:

ولمواكبة نمو الطلب على الطاقة، ستواصل الحكومة استراتيجية عملها بهدف ضمان التزود بالطاقة وتنويع أشكالها ومواردها، وتعميم الولوج إليها بأقل كلفة، وتعزيز النجاعة في التدبير الطاقي.

وستقوم الحكومة خلال السنوات الخمس القادمة بإنجاز مخطط التجهيز الكهربائي الذي سيشمل عدة محطات لإنتاج الكهرباء على الصعيد الوطني، بواسطة الطاقات الهوائية والشمسية والغاز الطبيعي والفيول والفحم.

ومن منطلق توفر بلادنا على مؤهلات هامة في مجال الطاقات المتجددة، فإن الحكومة ستعمل على بلورة مخطط وطني يهدف إلى رفع نسبة مساهمة هذه الطاقات في الميزان الطاقي الوطني من 4% حاليا، إلى 10% في أفق سنة 2012.

كما أن الحكومة ستواصل إنجاز البرنامج الوطني للنجاعة الطاقية الذي يهدف إلى ترشيد الاستهلاك الطاقي في ميادين الصناعة والصحة والبنايات والفنادق والتعليم والإدارات العمومية، وكذا المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي، والذي بإمكانه أن يحقق لبلادنا اقتصادا يصل إلى 15% من الاستهلاك الطاقي الوطني.

وبخصوص الغاز الطبيعي الذي يساهم حاليا بنسبة 13% في إنتاج الكهرباء، فسنواصل الجهود بهدف تطوير استعماله في إنتاج الكهرباء وفي القطاع الصناعي.

السيد الرئيس ؛

حضرات السيدات المستشارات،

السادة المستشارين المحترمين؛

إن الحكومة عازمة على جعل البيئة محوراً رئيسياً في انشغالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومحركاً جديداً في مجال الإبداع وخلق فرص الشغل.

وعلى هذا الصعيد، ستعمل الحكومة على تفعيل برنامج العمل الوطني للبيئة، موازاةً مع اعتماد مبادئ حماية البيئة في تصاميم التهيئة والضوابط التنظيمية الحضرية، مع توفير الشروط الملائمة لتطبيق القوانين المرتبطة بحماية بيئتنا وتعزيزها وملاءمتها مع تحديات ومستلزمات التنمية المستدامة.

وفي مجال إنعاش السكن الاجتماعي، ستعمل الحكومة على الرفع من وتيرة إنتاج السكن الاجتماعي لبلوغ 150.000 وحدة سنوياً، استجابة للطلب في الوسط الحضري ولامتصاص العجز المسجل في هذا الشأن.

وتنويعاً للمنتوج السكني، وللاستجابة في أحسن الظروف للطلب على السكن من طرف الشرائح الاجتماعية المتوسطة، ستعطى انطلاقة برنامج وطني لإنجاز 50.000 فيلا اقتصادية.

ومن أجل المعالجة النهائية لمشكل السكن بالأقاليم الجنوبية للمملكة، وإعطاء دينامية للتوسع العمراني بمختلف المراكز، ستعمل الحكومة على تجنيد كل الإمكانيات اللازمة لإنجاح البرنامج الجديد للسكن والتوسع العمراني في الأقاليم الجنوبية، والذي يهم إعداد 70.000 بقعة أرضية ومسكن.

ويستهدف برنامج التخطيط الحضري استكمال تغطية التراب الوطني بوثائق التعمير والسهر على تحيين ما تقادم منها.

وستسمح سياسة تعبئة العقار العمومي التي سيتم تعزيزها، بتطوير المناطق الجديدة للتعمير، والأقطاب الحضرية الجديدة، للرفع من وتيرة إنتاج السكن، ومحاصرة قطاع البناء غير المنظم.

السيد الرئيس؛

حضرات السيدات المستشارات؛

حضرات السادة المستشارين،

إن على المغرب، بحكم موقعه الجيواستراتيجي، أن يحسن استثمار هذا المعطى الحيوي ويصبح قاعدة للاستثمار والتصدير، كفيلة باستقبال رؤوس الأموال الخارجية، بغرض الإنتاج ومن أجل التصدير، تتعاون فيه المناطق الحرة المغربية ورؤوس الأموال الأجنبية بهدف إمداد الأسواق الأوروبية والأمريكية والآسيوية بالسلع والخدمات التي تحتاج إليها، الشيء الذي سيمكن من تقليص عجز التجارة الخارجية وتطوير القدرة الإنتاجية والتصديرية لبلادنا.

أما على صعيد الجهات والمجالات الترابية، فإن التفكير يتجه نحو إحداث جيل جديد من البرامج التعاقدية القطاعية المندمجة التي تراعي الخصوصيات الاقتصادية للجهات، وستخصص هذه العقود للقطاعات الواعدة بخلق مناصب للشغل؛ في الصناعة، كالصناعات الفلاحية والغذائية ومنتوجات البحر، وصناعة الأدوية، وتركيب السيارات والمعدات الإلكترونية...؛ وفي الخدمات، كالخدمات المنقولة (Offshoring)، والصحة، والخدمات المالية والاستشارية، والإعلام والاتصال السمعي البصري، والقطاع السينمائي، وكذا المعادن والصيد البحري.

كما تعتزم الحكومة نهج سياسة مندمجة لتطوير قطاع الصيد البحري، تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية في هذا المجال وتنافسية المحيط الدولي، وتهدف إلى هيكلة سلسلة الصيد البحري، والاستغلال العقلاني المنصف والمستديم لثرواتنا السمكية في إطار حكامة دينامكية ومسؤولة، مع تأهيل مختلف مكونات هذا القطاع والمتعلقة بالعنصر البشري والاقتصادي والتقني والقانوني.

ومن جهته سيستفيد القطاع السياحي من هذه البرامج التعاقدية، في أفق تفعيل ومواكبة المخطط الوطني الرامي إلى تنمية القطاع ضمن "رؤية 2020"، مع دعم السياحة القروية والمنتوجات السياحية ذات الطابع المحلي التي تستهدف إنعاش السياحة الداخلية.

كما سيتم مواكبة البرنامج التعاقدي للقطاع، برفع الطاقة الإيوائية من 150.000 سرير إلى 265.000 في أفق سنة 2012، مما سيؤدي إلى إحداث أكثر من 80.000 منصب شغل مباشر، وإلى رفع المداخيل السياحية من 60 مليار درهم اليوم، إلى 90 مليار درهم في أفق سنة 2012.

وسينكب العمل الحكومي على تنفيذ استراتيجية 2015 التي تهدف أساسا إلى تطوير مقاربة جهوية شمولية للرقي بالصناعة التقليدية وبالمنتوج والاهتمام بالصناع التقليديين، ودعم الصناع الفرادى على مستوى الإنتاج والتسويق، ودعم المقاولات الصغرى

والمتوسطة على مستوى التدبير والخبرات. كما سيتم تفعيل عمل المرصد الوطني للصناعة التقليدية.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات المستشارات والسادة المستشارين المحترمين،

تولي الحكومة أهمية كبرى للنهوض بالعالم القروي وتنمية وتنويع مصادر الدخل المتاح لساكنته. فمحاربة الفقر وإرساء التنمية المستدامة بمران بالضرورة عبر سياسة فلاحية طموحة ونظرة شمولية لإنعاش العالم القروي وتطويره على المدى المتوسط والبعيد. ومن هنا تبدو الحاجة الاستعجالية إلى مراجعة وإصلاح السياسة المتبعة في القطاع الفلاحي، وبلورة استراتيجية وطنية جديدة تأخذ بعين الاعتبار إكراهات التقلبات المناخية والجفاف البنيوي والندرة المطردة للموارد المائية، فضلا عن الانعكاسات التي ستترتب عن الشروع في تطبيق اتفاقيات التبادل الحر وتحرير سوق المنتوجات الفلاحية على الصعيد الدولي.

وتنصب التدابير التي تعتزم الحكومة تطبيقها على تطوير الزراعات المعاشية، وتنمية تربية المواشي، وتشجيع المشاريع المندمجة المتعلقة بالسقي الصغير والمتوسط، وتوفير مياه السقي التكميلي، والرفع من مردودية المياه المعبأة من خلال برامج الاقتصاد في الماء وإدخال مزروعات أقل استهلاكا لهذا المورد الحيوي، وذات قيمة إنتاجية أعلى، وتدارك العجز الحاصل في تجهيز المدارات المشمولة بالمنشآت المائية.

ومن أجل تحسين مردودية القطاع الفلاحي، فلابد من الارتكاز على تطوير آليات وإمكانيات التكوين والإرشاد والتنظيم المهني.

كما ينبغي أن يمس هذا الإصلاح تنمية النشاطات غير الزراعية، باعتبارها وسيلة أساسية لتنويع الدخل وتوفير فرص الشغل في العالم القروي، وأهمها الصيد البحري التقليدي بالقرى الساحلية، والإنتاج الحيواني، والاستغلال العقلاني للموارد الغابوية، والسياحة القروية، والصناعة التقليدية.

إن السياسة التي تقترحها الحكومة في مجال دعم المقاولة، تنطلق من سياسة ضريبية ميسرة للتنمية، مزيحة لعوائق الاستثمار والتمويل. ولن يتأتى هذا إلا بتحسين مناخ الاستثمار، وإقرار نظام جبائي تنافسي ومبسط، ونظام للصرف يعتمد المرونة والتحرير التدريجي لرأسمال ميزان الأداءات، بهدف تنشيط ودعم قطاع التصدير بكيفية تؤمن له نموا أسرع من الاستيراد.

وبخصوص النظام الجبائي، ومقارنة مع الدول ذات المستوى المماثل في النمو، فإن نسب الضرائب تبقى عالية في بلادنا وتعوق تنافسية مقاولاتنا. ولذا نعتقد أن سياسة جبائية جريئة ومبسطة، من شأنها تحسين تنافسية اقتصادنا، وتحفيز الاستثمار، وخلق فرص شغل إضافية.

وسوف تعمل الحكومة خلال هذه الولاية على تخفيض نسبة الضرائب على المقاولات لتحسين وضعيتها وقدرتها على الاستثمار.

ويجب أن يتم هذا الإصلاح في إطار تعبئة مقاولات القطاع الخاص والجمعيات المهنية من أجل محاربة الغش والتملص الضريبي؛ ذلك أننا نعتبر أن توسيع الوعاء الجبائي ليس نتيجة لتغيير القوانين، بل هو نتيجة التركيز على توجيه أكثر عدد ممكن من الملزمين نحو الشفافية.

وتعتبر الحكومة ميدان الاقتصاد الاجتماعي من الميادين التي يمكن الاعتماد عليها كذلك من أجل خلق فرص جديدة للشغل

وبغية مواكبة برامج القطاعات الحكومية المعنية التي تندرج في إطار الاقتصاد الاجتماعي وكذا برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإننا سنعمل على تطوير هذا القطاع من خلال تنمية الأنشطة المدرة للدخل على الصعيدين الجهوي والمحلي، باستغلال المؤهلات والثروات والإمكانات البشرية والطبيعية التي تتوفر عليها كل جهة.

كما سنعمل على ملاءمة الإطار القانوني لوحدات الاقتصاد الاجتماعي، خاصة منها التعاونيات والجمعيات، مع حاجات هذه الأخيرة والمناخ الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

يستند البرنامج الحكومي للتربية والتكوين في مرتكزاته وأسسه إلى العناية والاهتمام اللذين يوليهما جلالة الملك محمد السادس حفظه الله لهذا القطاع.

ولا يخفى عنا ما تم الوقوف عليه من صعوبات حالت دون التفعيل الأمثل لبعض بنود الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

فاعتبارا لموقع المحطة الراهنة من سيرورة الإصلاح، سيتم، بتنسيق وثيق مع المجلس الأعلى للتعليم، تركيز العمل الحكومي على المحورين التاليين:

أولهما: إعداد برنامج استعجالي يهدف إلى الرفع من وتيرة الإنجاز في بعض المجالات، حتى نتمكن من الوفاء بالمواعيد المحددة داخل زمن الإصلاح الجاري. ويتعلق الأمر ببلورة وتنفيذ خطة استعجالية أهمها:

– تعميم التعليم الأولي الذي لم تسجل فيه منظومتنا التحول الكمي والنوعي المنشود؛

– تفعيل قانون الإلزامية لتحصين المكتسبات وإعطاء تعميم التمدرس مدلوله الحقيقي؛

– مواصلة الاعتناء بالتمدرس في الوسط القروي بشكل عام، وبالفتاة القروية بشكل خاص؛

– تسريع وتيرة تعميم التمدرس، خاصة بالنسبة للفئة العمرية من 12 إلى 15 سنة بالتعليم الثانوي الإعدادي؛

– الرفع من نسبة التمدرس بالتعليم العالي، خاصة بالنسبة للفئة العمرية من 18 إلى 22 سنة؛

– استثمار ما تم مراكمته من رصيد في مجال التربية على المساواة بين الجنسين ودعم كل المبادرات التي تعزز ترسيخ هذا المبدإ؛

– اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة للتخفيف من حدة الاكتظاظ؛

– الحد من الهدر بالمؤسسات التعليمية؛

– دعم سياسة القرب وتعزيز آليات تدبير المؤسسات المدرسية والجامعية وآليات تتبع وتقويم أدائها؛

– ترسيخ ثقافة الامتياز واستثمار تجربة المؤسسات المرجعية ومأسستها وتوسيعها؛

– تقوية التوجيه إلى الشعب العلمية والتكنولوجية والمهنية لتستقبل على الأقل، الثلثين كما نص على ذلك الميثاق الوطني للتربية والتكوين، حتى يتأتى توسيع خريطة المؤسسات الجامعية في الميادين التقنية والتكنولوجية والهندسية، من أجل مواصلة تفعيل مبادرة 10.000 مهندس، وبرنامج التكوين في المهن الجديدة، وأجرأة تنفيذ برنامج تكوين 10.000 مهني لتأطير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وإعمال مخطط تنمية تكوين الأطباء للرفع من كثافة التأطير الطبي الهادف إلى تكوين 3.300 طبيب سنويا في أفق سنة 2020؛

– تنمية مسالك الإجازات المهنية في جميع مؤسسات التعليم العالي الجامعي ذات الاستقطاب المفتوح؛

– تطوير تدريس اللغات الأجنبية، وخاصة الفرنسية والإنجليزية والإسبانية؛

– تنمية التعليم المدرسي والعالي الخصوصي من أجل تأهيله وتشجيعه وتمكينه من المساهمة في الإصلاح بشكل فعال؛

– تعزيز دور الأكاديميات، ودعم وتعزيز استقلالية الجامعات بتخويلها كامل الاختصاصات الضرورية التي تؤهلها للانخراط في نهج التدبير التعاقدي مع الدولة.

والمحور الثاني هو إنجاز تقويم لحصيلة عشرية إصلاح نظام التربية والتكوين، لتوفير المعطيات التي تساعد على بلورة معالم استراتيجية وطنية لتطوير منظومة التربية والتكوين.

وفي مجال البحث العلمي والتكنولوجي، سيسعى العمل الحكومي إلى استكمال تنظيم وهيكلة البحث العلمي، بدعم الصندوق الوطني للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية بموارد مالية ضرورية، وتعبئة وتثمين الموارد البشرية، وإيجاد آليات وحوافز تشجع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل مشاريع البحث العلمي.

وبالنسبة لقطاع التكوين المهني، يرتكز برنامج العمل الحكومي على تنمية التكوين بالتدرج المهني لتمكين الشباب بصفة عامة، والمنقطعين عن الدراسة بصفة خاصة، من اكتساب مهارات عملية تسهل اندماجهم في سوق الشغل.

التنمية البشرية المستدامة:

يتمحور برنامجنا الاجتماعي حول جملة من التوجهات، من أبرزها اعتبار الأسرة أساسا لحفظ القيم الحضارية لبلادنا، واحترام روح وميثاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها جلالة الملك، والتي تجعل العنصر البشري محورا للتنمية انطلاقا من الأسرة، والالتزام بمقتضيات مدونة الأسرة كمشروع مجتمعي يرتكز على المساواة، وعلى ضرورة خلق مناخ يساعد على حماية الأطفال

والفئات الاجتماعية ذات الوضعية الهشة، وضمان مناخ ملائم للتضامن مابين الأجيال.

وتعتزم الحكومة مواصلة العمل على تفعيل وإنجاز مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية باعتبارها ورشا متجددا، لما حققته خلال ثلاث سنوات من نتائج إيجابية على مستوى عيش عدد مهم من المواطنين والمواطنات.

وإن الحكومة ستعمل على الرفع من نسبة هذه الأنشطة ضمن توزيع الاعتمادات المبرمجة في إطار المبادرة الوطنية بوتيرة أسرع. وستجعل الحكومة سنة 2008 موعدا لتقييم هذه المبادرة لكي يكون هذا التقييم هو جوهر الشطر الثاني من هذا الورش الملكي المفتوح باستمرار، والذي سينطلق أواخر سنة 2010.

انطلاقا مما يعرفه هذا القطاع الصحي على مستوى المؤشرات بصفة عامة، ستضع الحكومة كل الوسائل المادية والبشرية الكفيلة بإصلاح المنظومة الصحية والارتقاء بها، بوضع استراتيجية واضحة المعالم يكون هدفها جعل المواطن الذي يتوجه إلى المؤسسات الصحية محط عناية واهتمام وحسن استقبال.

وهكذا ستسهر الحكومة على وضع خريطة صحية وطنية تهدف إلى تقليص الفوارق بين المناطق ومراعاة الخصوصيات والحاجات الملحة لكل جهة. ويهدف البرنامج الحكومي في هذا المجال كذلك، إلى تهييء الموارد البشرية.

ولتحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطن، ستعمل الحكومة أيضا على تطبيق سياسة جديدة في مجال توزيع الأدوية تهدف إلى تشجيع الأدوية المماثلة، وتقديم الدعم للأدوية الضرورية الخاصة بالأمراض المزمنة والخطيرة.

كما ستعمل على تقوية تجهيزات المستشفيات الجهوية من أجل تخفيف الضغط على المراكز الاستشفائية الجامعية وفتح أقطاب طبية جديدة، وعلى تعزيز تدبير النظام الصحي في مجال الوقاية والطب الاستشفائي.

السيد الرئيس؛

حضرات المستشارين والمستشارات؛

ستتوخى الحكومة في مختلف التدابير التي تعتزم اتخاذها في القضايا الاجتماعية، إرساء ميثاق اجتماعي جديد، في إطار تشاور واسع مع كافة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، يهدف إلى معالجة الانشغالات الكبرى للمواطنات والمواطنين، وفي مقدمتها تحسين القدرة الشرائية.

يعتبر تحسين القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين من أهم أولويات الحكومة؛ فهو يشكل إحدى أسس المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي وضع لبناتها صاحب الجلالة نصره الله. ذلك أن تحسين القدرة الشرائية له تأثير مباشر على الرفع من مستوى معيشة المغاربة.

وكما تعلمون، فقد عرفت بلادنا هذه السنة جفافا حادا استوجب استيراد جل الحاجيات من المواد الفلاحية من الخارج لتأمين تموين الأسواق الداخلية. كما تزامنت حالة الجفاف هذه مع الارتفاعات المهولة التي سجلتها أسعار تلك المواد في السوق العالمية منذ أواخر السنة الماضية. فعلى سبيل المثال، مر سعر الطن من القمح اللين من حوالي 210 دولار أمريكي إلى حوالي 420 دولار، وسعر القمح الصلب من حوالي 270 دولار للطن، إلى أكثر من 500 دولار للطن، وذلك ما بين أكتوبر 2006 وأكتوبر 2007.

كما تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، لابد من التذكير بالصعود الصاروخي لسعر النفط الذي مر من حوالي 60 دولارا للبرميل نهاية السنة الماضية، إلى أكثر من 85 دولار حاليا.

وكل هذه الزيادات كانت ستلقي بأثرها السلبي على القدرة الشرائية للمواطنين، لولا تدخل جلالة الملك للحد من انعكاساتها على السوق الداخلية، وتم آنذاك اتخاذ عدة إجراءات منها دعم المواد الأساسية والنفطية.

والحكومة عازمة على الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين ومواجهة ارتفاع الأسعار الدولية والتقلبات المناخية، من خلال اعتمادها خطة عمل تتمحور حول ثلاثة محاور أساسية:

دعم القدرة الشرائية للمواطنين، والحد من الانعكاسات السلبية لتقلبات الأسعار الدولية؛ ستخصص الحكومة غلافا ماليا يقارب 19 مليار درهم في مشروع قانون المالية لسنة 2008 لدعم المواد الأساسية والنفطية، أي ما يوازي ثلثي ميزانية الاستثمار المبرمجة في

مشروع قانون المالية المذكور، علما بأن هذا الغلاف المالي لم يكن يتعدى أربعة ملايير درهم سنة 2002.

ولمحاربة ارتفاع الأسعار؛ خاصة بالنسبة للمنتوجات الاستهلاكية اليومية ومصاريف السكن، ستضع الحكومة جملة من التدابير من أهمها:

- تدبير عقلاني للمقاصة حتى تستفيد منها الفئات التي تستحقها، أي العائلات ذات الدخل المحدود والفئات المعوزة، وذلك في انتظار وضع التدابير التعويضية التي تهدف إلى الرفع من مداخيل هذه العائلات؛
- العمل على تكريس قواعد المنافسة من أجل حماية المستهلك، وتوجيه الإنتاج والتسويق نحو التنوع والجودة وانخفاض الأسعار، مما سيحمي القدرة الشرائية للمواطنين.
- التخفيض التدريجي للضريبة على القيمة المضافة للوصول إلى 18% كسعر أقصى، بدل 20% المعمول به حاليا؛
- التحرير التدريجي لبعض الخدمات العمومية من أجل تحسين تنافسيتها والحد من تكلفتها وأثمانها، كالنقل والطاقة وتوزيع الماء والكهرباء؛
- التقليص من وسطاء التسويق بين منتجي ومستهلكي السلع والخدمات؛
- تطوير تجارة القرب، خاصة في العالم القروي؛

هذا وستحرص الحكومة على العمل من أجل الرفع من المداخيل دون إلحاق الضرر بتنافسية اقتصادنا بشكل عام؛

إعادة تقييم الأجور الصغرى في القطاعين، العام والخاص، واحترام الأجور الدنيا المتفق عليها من طرف مجموع المتدخلين، مع مواصلة تخفيض الضريبة على الدخل؛

- تسريع تطبيق الإجراءات الرامية إلى تشجيع الأنشطة المدرة للدخل، من خلال دعم إنشاء المقاولات، خاصة الصغرى منها والمتوسطة؛
- مواصلة مسلسل إصلاح أنظمة التقاعد بما يتماشى وضمان استمرارها وتعزيز التوازنات الديمغرافية والمالية المتعلقة بها؛ مع العمل على إعطاء عناية خاصة للمعاشات الدنيا لتحسين القدرة الشرائية للمتقاعدين وضمان كرامتهم.

وينصب البرنامج المقترح على أربعة محاور أساسية فيما يتعلق بمحاربة التهميش والهشاشة الاجتماعية: أولا، خلق شبكة خدمات ومؤسسات القرب، ووضع آليات لتمويل البرامج المعدة لمواجهة الهشاشة ودعم الفئات الضعيفة، وتوفير نموذج جديد للحكامة في مجال التنمية وتقنينها، بالإضافة إلى خلق تعبئة اجتماعية من أجل مواطنة كاملة ومجتمع عادل. كما يعتمد على تقوية الاستثمار في مجال تكوين الموارد البشرية.

ويهدف برنامج الحكومة في هذا المجال إلى تقليص الفقر والإقصاء الاجتماعي، وتطوير العرض فيما يخص الخدمات الاجتماعية المقدمة بإحداث 800 مركز اجتماعي للقرب، وتقليص حجم بعض الظواهر التي أصبحت تعرفها بلادنا، كالهدر المدرسي وظاهرة تشغيل الأطفال.

ومن أجل ترسيخ قيم التضامن مع الفئات في وضعية صعبة، ستعمل الحكومة على وضع آليات لتمدرس الأطفال في العالم القروي، وضمان دعم مادي للأسر ذات الدخل الضعيف والتي تتكفل بأشخاص من ذوي الاحتياجات العميقة.

وفي مجال النهوض بأوضاع الطفولة ببلادنا، ستعمل الحكومة على تعميم دور الأمومة لحماية أفضل لصحة الأم والطفل، وتعميم تجربة وحدات حماية الطفولة، ودعم قدرات الجماعات المحلية لإدماج قضايا حماية الطفولة في برامجها، وتخفيض ظاهرة تشغيل الأطفال بـ 60%، والقضاء على ظاهرة تشغيل الطفلات كخادمات.

وللنهوض بأوضاع الأشخاص المعاقين وإدماجهم، نقترح تخصيص نسبة 5% لتشغيل المعاقين في القطاع الخاص، وتسريع وتيرة تمدرس الأطفال المعاقين لبلوغ نسبة 70% في أفق سنة 2012، عوض 33% الحالية.

وتلتزم الحكومة بمواصلة العناية بأوضاع المرأة وتعزيز مشاركتها في تدبير الشأن العام على جميع المستويات، وتوطيد دورها في مسلسل التنمية.

ولمسايرة ما تم تحقيقه بفضل مدونة الأسرة ستنكب الحكومة على دراسة أنجع السبل لتفعيل صندوق التكافل الأسري لفائدة النساء المطلقات وأطفالهن وتعميم المراكز متعددة الوظائف الخاصة

بالنساء وبالعالم القروي، ووضع آليات تحفيزية للنهوض بالمقاولة النسائية ووضع حماية قانونية للنساء ضحايا العنف.

وستعمل الحكومة على العناية بشرائح الشباب في إطار برنامج شمولي ومتكامل من خلال إحداث وتأهيل مؤسسات استقبال الشباب وتقوية البرامج ذات البعد الثقافي والتربوي والترفيهي لفائدة الشباب في الوسط الحضري والقروي.

واعتبارا للأدوار المتنامية للرياضة، فإن الحكومة عازمة على مضاعفة الجهود لتأهيل التشريع الرياضي، وتعزيز مبادرة الإصلاحات الهادفة إلى إحداث تغيير نوعي في طرق وآليات عمل التنظيمات الرياضية الوطنية؛ وتوفير الفضاءات والبنيات التحتية المفتوحة في وجه الشباب.

ومن أجل تطوير الرياضة القاعدية، تعتزم الحكومة تبني مقاربة متكاملة وشمولية مندمجة، بخلق شراكة حقيقية مع الجماعات المحلية، وتشجيع انخراط مؤسسات المجتمع المدني في المجال الرياضي، بغية تطوير الرياضة محليا وفقا لمنظور الميثاق الجماعي، وإحداث الوحدات الرياضية التربوية الجماعية، وتوفير الفضاءات الضرورية على الصعيد الترابي.

كما سيتم العمل على تقوية حضور المغرب على الساحة الرياضية الدولية، وتنسيق وتكاثف الجهود من أجل تحسين إنجازات رياضيينا على الصعيد الجهوي والدولي في مختلف التظاهرات الرياضية الفردية والجماعية.

وفي إطار تثمين العنصر البشري دائما، ستعمل الحكومة على وضع سياسة ثقافية منفتحة ترمي إلى المحافظة على الهوية الثقافية الوطنية والتشبث بقيم الوطن والأمة.

كما سينصب اهتمام الحكومة على إحداث مشاريع كبرى مهيكلة للقطاع الثقافي، وتقريب الخدمات والفضاءات الثقافية من المواطن المغربي بمختلف جهات المملكة، وتشجيع الإنتاج الثقافي الوطني في ضوء ترسيخ قيم التعدد الثقافي واللغوي والإبداعي.

وبخصوص ورش "التنمية الثقافية"، سيتم تسخير مجموع المنشآت الثقافية الممتدة في مختلف مناطق المملكة، في خدمة برامج القطاعات الأخرى ذات الصبغة التربوية والتعليمية والتحسيسية والتكوينية.

وقد خطا المغرب، ولله الحمد، في قطاع الاتصال خطوات جبارة تعتبر الحكومة أن من واجبها تكريسها في أفق جعل الاتصال أداة من بين أدوات بناء المجتمع الديمقراطي الحداثي المتطور، ذلك أن جلالة الملك شدد على أن "إصلاح الفضاء السياسي سيظل ناقصا بدون استكمال الإصلاح الشامل للمشهد الإعلامي، لترابطهما العضوي في دمقرطة الدولة والمجتمع".

وفي هذا السياق، ستعمل الحكومة جاهدة على تعميق نهج الإصلاح الذي يطال مختلف المجالات التي يشملها القطاع.

ويجدر التذكير هنا بأن استراتيجية الدولة تلتزم بسياسة الانفتاح الديمقراطي، مما يتطلب مواصلة نهج مسلسل تحرير قطاع الاتصال السمعي البصري، وتشجيع الإنتاج الوطني السمعي البصري العمومي والرفع من جودته، والعمل على تحويل المغرب إلى ورش إعلامي أساسي للإنتاج السمعي البصري منفتح على محيطه الإقليمي والجهوي؛ ومواصلة العمل الرامي إلى تأهيل المقاولة الصحافية وعصرنتها، وتطوير ممارسة الصحافة المكتوبة عبر مختلف منابرها وتوجهاتها في تعزيز الانتقال الديمقراطي، في إطار الحرية والمسؤولية والالتزام بثوابت الوطن وقضاياه الكبرى.

وفي هذا السياق، تعتزم الحكومة تعديل قانون الصحافة والنشر، وجمع النصوص المتعلقة بالصحافة والنشر في إطار قانون واحد، والحرص على ممارسة حرية الصحافة في نطاق الالتزام بالمسؤولية والاحترام التام للقانون، وإحداث آليات جديدة في المهنة، كالمجلس الوطني للصحافة الذي من المنتظر أن يقوم بدور هام في إعمال قواعد مهنية واضحة.

السيد الرئيس؛

السيدات المستشارات المحترمات؛

السادة المستشارين المحترمين؛

اعترافا بالخدمات الجليلة والتضحيات الجسيمة التي أسداها المقاومون وأعضاء جيش التحرير، في التحام وثيق مع العرش العلوي المجيد، دفاعا عن المقدسات الدينية والوطنية واستقلال الوطن وعزته، واستلهاما من التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى العناية بأسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير لما تستحقه من موصول الرعاية والبرور، ستعمل الحكومة على إيلاء اهتمام خاص بأفراد هذه الأسرة أو ذوي حقوقهم لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والصحية والمعنوية.

وعلى المستوى المؤسسي، سيتم السهر على إتمام الإجراءات المتعلقة بتشكيل المجلس الوطني لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ليتمكن من الشروع في ممارسة مهامه واختصاصاته.

وبالنظر إلى تشبث المغاربة المقيمين في الخارج بثوابت الأمة والحرص على ممارسة الحقوق وواجبات المواطنة وتجندهم الدائم للدفاع عن قضايا الوطن، واعتبارا لإسهاماتهم الهامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ومراعاة للتحولات المتسارعة للمحيط الوطني والدولي، فإن الحكومة تعتزم انتهاج استراتيجية جديدة في تدبير هذا القطاع الحيوي، تتهيكل حول أربعة محاور رئيسية، هي إنعاش حقوق الجالية المغربية من خلال العمل على ضمان تحقيق المواطنة الكاملة للمهاجرين في بلدان إقامتهم، والتفكير في آليات جديدة لمقاربة ومعالجة قضاياهم ومشاكلهم. وهو ما يستلزم مواكبة ودعم برنامج مخطط التأهيل القنصلي لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون؛ وتقوية الروابط مع الوطن الأم ومواصلة التعبئة من أجل الدفاع عن القضية الوطنية، بمواكبة الإرادة الملكية الهادفة إلى مواصلة المسار التدريجي لإدماج المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج في الحياة الوطنية، خصوصا عبر المجلس الأعلى للمغاربة المقيمين في الخارج الذي أعلن جلالة الملك عن إحداثه في القريب؛ بعد أن تم استشارة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

ويتعين ترسيخ الهوية الوطنية للمواطنين المغاربة بالخارج في أبعادها الدينية واللغوية والثقافية والحضارية، اعتمادا على مقاربة متجددة نوعية ترابية وعمرية، مع أخذ التجارب المتراكمة بعين الاعتبار.

السيد الرئيس؛

حضرات المستشارات المحترمات؛

حضرات المستشارين المحترمين؛

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، ستواصل حكومة صاحب الجلالة عملها من أجل توسيع إشعاع بلادنا وتعزيز مكانتها في العالم؛ فعلى المستوى المغاربي، ستواصل بلادنا جهودها لتفعيل بناء اتحاد المغرب العربي وتنشيط دور أجهزته ومؤسساته على أسس صلبة وفق روح ونص معاهدة مراكش، باعتباره من الخيارات الإستراتيجية للمغرب.

وعلى الصعيد العربي، ستنكب الحكومة على تعزيز علاقاتنا الثنائية مع الدول العربية الشقيقة، والعمل العربي المشترك، وخاصة في الجانب الاقتصادي، ومواصلة مساندة المغرب المعهودة والدائمة للقضايا العربية المصيرية، وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني من أجل ممارسة كل حقوقه الوطنية وتوحيد صفوفه خلف قيادته الشرعية، ليتمكن من إقامة دولته الفلسطينية المستقلة بمؤسساتها الديمقراطية وبعاصمتها القدس الشريف.

كما لن تدخر الحكومة جهدا في الدفاع عن قيمنا الروحية الأزلية في نطاق منظمة المؤتمر الإسلامي وكل المحافل الدولية، على التعريف بصورته الحقة السمحة الداعية إلى الاعتدال والوسطية والتسامح، ونشر قيم السلام والتضامن والتعايش بين الأديان والحضارات والثقافات.

وستواصل الحكومة إعطاء كل الأهمية الإستراتيجية للتعاون مع أشقائنا الأفارقة في إطار رؤية متناسقة وشمولية، خدمة للأمن والاستقرار.

وعلى المستوى الأورو– متوسطي، ستواصل الحكومة العمل لتطوير شراكتنا مع الفضاء الأوروبي المندمج، وذلك في انسجام وتكامل مع مسلسل برشلونة الأورو–متوسطي.

وبموازاة ذلك، ستعمل الحكومة علىَ مواصلة تعزيز علاقاتنا السياسية وتنويع شراكاتنا مع دول أمريكا وآسيا.

إن هذا البرنامج، أيتها السيدات المستشارات المحترمات، أيها السادة المستشارين المحترمين، سيادة الرئيس، إن هذا البرنامج الذي تعتزم الحكومة تطبيقه، تنفيذا للتوجيهات السامية والأولويات التي حددها صاحب الجلالة نصره الله، واستجابة لتطلعات المواطنين، يجسد إرادتنا القوية في فتح آفاق جديدة أمام مسيرة بلادنا لتوطيد تطورها الديمقراطي، وتعزيز المكتسبات في مجال ممارسة الحريات الفردية والجماعية، واحترام حقوق الإنسان، ونزاهة الانتخابات، وتحقيق طموحات الشعب المغربي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إنه برنامج الإصلاح والأمل، نلتزم فيه بتعبئة كل الطاقات واستنهاض جميع الإمكانات لترسيخ النهج الإصلاحي في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في إطار ثوابتنا الوطنية ومرجعيتنا الحضارية والثقافية، لفتح أبواب الأمل أمام

شبابنا وأمام جميع الطاقات الحية في البلاد وأمام كل أفراد الشعب المغربي. ونعتقد صادقين أن أعضاء البرلمان قاطبة لن يدخروا جهدا للمساهمة الفعالة في هذه التعبئة.

وإننا لندرك مدى الصعوبات والإكراهات التي قد تواجهنا في مسار تطبيق هذا البرنامج، لكن أملا كبيرا يحدونا في تذليل الصعاب، بفضل انسجام وفعالية الفريق الحكومي، ودعمكم ومساندتكم، والانخراط الواسع للمغاربة كافة في هذا المشروع الوطني.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذه الأمة، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة محمد السادس أيده الله ونصره، وحفظه في ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، وشد أزره بشقيقه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وبكافة أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سبحانه وتعالى سميع مجيب.

"ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير الأول، وقبل أن أرفع الجلسة أطلب من الحضور الكريم أن يقف لقراءة الفاتحة على الفقيد عبد الكريم عصمان مستشار وعضو في الفريق الكونفدرالي، الذي وافته المنية في آخر شهر رمضان.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَـنِ الرَّحِيمِ {1} الْحَمْدُ للَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ {2} الرَّحْمَـنِ الرَّحِيمِ {3} مَـلِكِ يَوْمِ الدِّينِ {4} إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ {5} اهدِنَـا الصِّرَاطَ الْمُستَقِيمَ {6} صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ الْمَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ {7}

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

شكرا للجميع، ورفعت الجلسة.

الدكتور محمد الشيخ عبد الله
رئيس مجلس المستشارين